



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة المالية

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 8-9 فبراير/شباط 2011

مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيد Mick Lorentzen

مدير شعبة الأمن الميداني ومنسق شؤون الأمن في البرنامج

برنامج الأغذية العالمي

رقم الهاتف: +3906 6513 2343

ملخص

- ◀ تعرض الوثيقة المعنونة "مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن" على المجلس التنفيذي للعلم. وتقدم هذه الوثيقة معلومات عن حصة البرنامج في تكاليف الأمن الميداني لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وتكاليف الأمن الأخرى التي يتحملها البرنامج خلال الفترة المالية الحالية وصندوق الطوارئ الأمنية.
- ◀ ويفصّل الاستعراض الاستراتيجي لأمن البرنامج لعام 2010 سبل مجابهة البرنامج للتحديات الأمنية الجديدة.
- ◀ وتقدم الوثيقة خلفية ومعلومات داعمة للتحديث الرابع بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011).

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تحيط علماً بالمذكرة الإعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن وأن تصدق عليها لتقديمها إلى المجلس التنفيذي للعلم.

مشروع المشورة

وفقاً للمادة الرابعة عشرة من اللانحة العامة لبرنامج الأغذية العالمي، توصي لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالوثيقة "المذكرة الإعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن".

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 14-16/2/2011

مسائل التنظيم والإدارة

البند 12 من جدول الأعمال

مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن

للعلم*

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)



Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2011/12-B
10 January 2011
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة الأمن الميداني ومنسق شؤون السيد M. Lorentzen رقم الهاتف: 066513-2343
الأمن في البرنامج:

كبير موظفي الأمن، شعبة الأمن الميداني: السيد S. Gluning رقم الهاتف: 066513-2177

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعدة الإدارية لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

تقدم هذه الوثيقة معلومات عن حصة البرنامج في تكاليف الأمن الميداني لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، بما في ذلك عمليات التمويل وتكاليف الأمن الأخرى التي يتحملها البرنامج خلال الفترة المالية الحالية وصندوق الطوارئ الأمنية. ويفصّل الاستعراض الاستراتيجي لأمن البرنامج لعام 2010 سبل مجابهة البرنامج للتحديات الأمنية الجديدة. وسيواصل البرنامج التأكيد على الحاجة إلى هيكل مرن لإدارة الأمن، وهو ما يتطلب ما يلي:

(أ) هيكل واضح لإدارة الأمن؛

(ب) تدريب أمني لكل موظفي البرنامج؛

(ج) مواصلة التشديد على تطوير وتنفيذ إدارة المخاطر الأمنية؛

(د) اقتسام المعلومات وتنسيق الجهود الأمنية؛

(هـ) قدرة داخلية كافية لتحليل المعلومات؛

(و) إدراج إدارة المخاطر الأمنية ضمن إدارة المخاطر المؤسسية.

وستواصل شعبة الأمن الميداني دعم وتنسيق الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وسيكفل النظام الداخلي لإدارة الأمن القائم حالياً في البرنامج تمتع شعبة الأمن الميداني بالقدرة على العمل وبالمرونة المتواصلة.

وفي ظل الصيغة الراهنة لاقتسام التكاليف مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن فإن حصة البرنامج المتوقعة للفترة 2010-2011 ستبلغ 24.4 مليون دولار أمريكي؛ ويشمل ذلك تكاليف ثلاثة من المستشارين الأمنيين الإقليميين التابعين للبرنامج. أما داخلياً فستغطي ميزانية دعم البرامج والإدارة تكاليف مدير شعبة الأمن الميداني، وكبير موظفي الأمن، واثنين من المحليين الأمنيين المتمركزين في المقر. وتُسدّد تكاليف 17 موظفاً إضافياً في المقر من المبلغ المخصص لصندوق الطوارئ الأمنية لعام 2010 وقدره 14.5 مليون دولار أمريكي؛ وتدعو الحاجة إلى وظيفة إضافية لدعم أنشطة تقدير الانفجارات والتخفيف من آثارها التي تبذلها لجنة أمن المباني. كما يستخدم البرنامج 54 موظفاً أمنياً ميدانياً تُغطّي تكاليفهم مباشرة من ميزانيات تكاليف الدعم المباشرة. وتمول هذه الميزانيات تكاليف المعدات المتعلقة بالأمن والسلامة جزئياً أيضاً. ويستكمل صندوق الطوارئ الأمنية تكاليف شراء المعدات ويغطي تكلفة الإجراءات الوقائية للمرافق؛ وفي عام 2010 وقّر هذا الصندوق سلعاً وخدمات إلى 40 مكتباً قطرياً إلى جانب المقر. ويتطلب الأمر نفقات إضافية لتوسيع وصيانة النظامين الجديدين لتحليل الأمن وإدارة معلومات الأمن العالمي وللتعقب الساتلي لأسطول المركبات.

وتزعم شعبة الأمن الميداني توفير التدريب للتوعية الأمنية لما يصل إلى 2 500 موظف سنوياً، كما أنها تساعد تدريب السائقين والمنسقين الأمنيين، والتدريب على الإسعافات الطبية الأولية. وتتمتع لجنة أمن المباني بسلطة الترخيص بالإنفاق من صندوق الطوارئ الأمنية من أجل: (1) عمليات نقل مكاتب البرنامج لأسباب أمنية؛ (2) بعض أشغال البنية التحتية التي تتجاوز نطاق المعايير الدنيا للأمن التشغيلي؛ (3) الأشغال المتعلقة بالتخفيف من آثار الانفجارات وغيرها من أعمال التخفيف الأمنية اللازمة للمرافق الجديدة. ووفر فريق الهندسة الميداني التابع للشعبة الدعم المباشر إلى 25 مكتباً قطرياً عام 2010.

ويتطلب تحقيق الأهداف الأمنية للبرنامج فريقاً أمنياً متيناً. وبفضل الدعم المتواصل من المجلس فقد أضحت شعبية الأمن الميداني أكثر قدرة على التصدي للتحديات الأمنية المتزايدة التي تواجه البرنامج، غير أن الاستدامة تظل هاجساً كبيراً. وتصل متطلبات التمويل الإضافية لعام 2011 إلى 8.6 مليون دولار أمريكي لنقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات، و7.6 مليون دولار أمريكي لإدارة الأمن والمعايير الدنيا للأمن التشغيلي، بحيث يصل المجموع إلى 16.2 مليون دولار أمريكي ناقصاً أية مبالغ مرحلة من أرصدة عام 2010.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن" (WFP/EB.1/2011/12-B).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الخلفية

- 1- أحاط المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2010 بالوثيقة المعنونة "مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن" (WFP/EB.A/2010/13-E) وتعترم الأمانة الإبلاغ دورياً عن التقدم المحرز وعن أي تغييرات كبيرة تطرأ على حصة البرنامج في التكاليف أو في آلية تقاسم التكاليف.
- 2- وتقدم هذه الوثيقة معلومات عن حصة البرنامج في تكاليف الأمن الميداني لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، بما في ذلك عمليات التمويل وتكاليف الأمن الأخرى التي يتحملها البرنامج خلال الفترة المالية الحالية وصندوق الطوارئ الأمنية. كما تقدم تفاصيل عن التمويل الإضافي المطلوب لصندوق الطوارئ الأمنية.

الاستعراض الاستراتيجي لأمن البرنامج الميداني

- 3- في يناير/كانون الثاني 2011 ووفقاً لتوصيات الفريق المستقل المعني بالسلامة والأمن المرفوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 9 يونيو/حزيران عام 2008 فسيقوم نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بتنفيذ النظام الجديد لمستويات الأمن. ويوفر النظام الجديد، بالترافق مع السياسة الجديدة للأمم المتحدة بشأن إدارة المخاطر الأمنية وإطار المساءلة، خطوطاً توجيهية للسياسات تتعلق بالتنفيذ الكامل للثقافة الأمنية القائلة بأنه "ما من برنامج بدون أمن، وما من أمن بدون تمويل" إلى جانب التزام البرنامج بتحديد "كيفية البقاء".
- 4- وتضمنت وثيقة المجلس التي عُرضت على الدورة السنوية لعام 2010 استعراضاً استراتيجياً لأمن البرنامج، بما في ذلك تفاصيل عن سبل مواجهة البرنامج للتحديات الأمنية الجديدة. ويواصل البرنامج التأكيد على الحاجة إلى هيكل مرن لإدارة الأمن قادر على الاستجابة للطلبات وحالات الطوارئ الجديدة. وبالإضافة إلى الاستجابة السريعة والفعالة فإن ذلك يتطلب ما يلي:
 - ◀ هيكل واضح لإدارة الأمن، بما في ذلك خطوط الاتصال، وسلسلة القيادة، وفهم واضح للأدوار والمسؤوليات؛
 - ◀ تدريب أممي لكبار المدراء، ومدراء الأمن، وموظفي الأمن وغيرهم من موظفي البرنامج؛
 - ◀ مواصلة التشديد على المعايير الدنيا للأمن التشغيلي المستندة إلى سياسة الأمم المتحدة لإدارة المخاطر الأمنية، وبعثات تقدير الأمن، وتقدير آثار الانفجارات، وتحديث المباني؛
 - ◀ اقتسام المعلومات وتنسيق الجهود الأمنية، بما في ذلك التدريب، مع الشركاء؛
 - ◀ القدرة الداخلية على جمع وتحليل ونشر المعلومات لتحديد المخاطر المحتملة ودعم التخطيط التشغيلي؛
 - ◀ إدراج سياسة الأمم المتحدة لإدارة المخاطر الأمنية ضمن إدارة المخاطر المؤسسية بالتنسيق مع شعبة إدارة الأداء والمساءلة ووحدة الاستعداد للطوارئ.
- 5- وستتيح هذه الاستراتيجية لشعبة الأمن الميداني في البرنامج الاستمرار في تقديم الدعم التشغيلي للمدراء الإقليميين والقطريين الذين يشكلون مدراء الأمن الرئيسيين على المستوى الميداني. وستواصل الشعبة، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وضع وتنفيذ سياسات، وبرامج، وخطوط توجيهية، وأنشطة تدريبية سليمة للأمن الداخلي لضمان سلامة وأمن الموظفين والعمليات. وتلافياً لازدواجية الجهود وصوناً للموارد ستتابع الشعبة التعاون مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وسيسهم تنفيذ إدارة للمخاطر، لا الاكتفاء بتجنبها، في ضمان مواصلة

البرنامج لعمله في البيئات الأمنية الصعبة؛ كما أن من الضروري الالتزام الصارم بسياسة الأمم المتحدة لإدارة المخاطر الأمنية وتحديد المستوى المقبول من المخاطر.

6- وتم استعراض مستويات التوظيف عام 2010؛ كما جرى التعاقد مع موظفين لأغراض لتدريب وتحليل المعلومات. ومن المنتظر أن تظل مستويات التوظيف عام 2010 على حالها أو أن تزيد ربما. وسيكفل الهيكل الحالي لإدارة الأمن، بما في ذلك التدريب، وتحليل المعلومات، وإدارة المخاطر، قدرة الشعبة على العمل واستمرارها في تلبية الاحتياجات الأمنية للبرنامج.

حصة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في تكاليف أمن الأمم المتحدة المرتبطة بالميدان في الفترة 2010-2011

- 7- وافق المجلس في دورته العادية الأولى في عام 2005 على دعم الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ نظام معزز وموحد لإدارة أمن موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم (الوثيقة WFP/EB.1/2005/10).
- 8- وبلغت الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة (A/64/6/Sect.34/Add.1) من أجل التمويل المشترك لتكاليف الأمن الميداني لإدارة شؤون السلامة والأمن للفترة المالية 2010-2011 ما يعادل 209.9 مليون دولار أمريكي مقارنة بالمبلغ الذي خصص للفترة المالية السابقة وقدره 174.4 مليون دولار أمريكي. وتُستبعد من ذلك بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية للأمم المتحدة التي لا يشترك فيها البرنامج.
- 9- وبموجب الأسلوب الجاري لتقاسم التكاليف يعتمزم البرنامج المشاركة خلال الفترة 2010-2011 بمبلغ 24.4 مليون دولار أمريكي. ويستند هذا الرقم إلى عدد الموظفين في الميدان البالغ 10 809 موظف على نحو ما أشارت إليه وثيقة مجلس الرؤساء التنفيذيين "ترتيبات تقاسم التكاليف للأنشطة الممولة بصورة مشتركة" (CEB/2009/HLCM/FB/8).
- 10- يبين الجدول 1 تكاليف التمويل المشترك لإدارة شؤون السلامة والأمن من 2002 حتى 2011.

الجدول 1: التكاليف المتصلة بالأمن الميداني للأمم المتحدة (بملايين الدولارات الأمريكية)		
حصة البرنامج في تكاليف الأمم المتحدة المتصلة بالميدان	التكاليف المتصلة بالميدان لمنظومة الأمم المتحدة (مجموع إدارة شؤون السلامة والأمن)	
6.5	42.9	2003-2002
13.2	113.1	2005-2004
(أ) 20.2	172.3	2007-2006
17.3	(ج) 174.4	2009-2008
(ب) 24.4	(د) 209.9	2011-2010

(أ) تم تلقي مبلغ ائتماني قدره 3.2 مليون دولار أمريكي في عام 2006.

(ب) تم تلقي مبلغ ائتماني قدره 1.4 مليون دولار أمريكي في عام 2010.

(ج) حسب الميزانية المقترحة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن للفترة 2010-2011.

(د) ما زال الرقم النهائي قيد الاستعراض لدى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

- 11- ووافق المجلس التنفيذي على تمويل تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في الفترة 2010-2011 من الحساب العام (WFP/EB.2/2009/5-A/1). ومن المتوقع أن تبلغ حصة البرنامج في تكاليف إدارة شؤون السلامة والأمن خلال الفترة 2010-2011 ما يعادل 24.4 مليون دولار أمريكي. وعلى غرار ما سبق، فإن سائر الأرصدة غير المنفقة في إطار الجزء الذي يتم تقاسمه من ميزانية إدارة شؤون السلامة والأمن ستقيد لحساب الوكالات المشاركة، وعلى نحو ما حدث في الماضي سيعاد أي رصيد غير منفق من الجزء المتعلق بتقاسم التكاليف في ميزانية إدارة شؤون السلامة والأمن إلى الوكالات المشاركة. وفيما يتعلق بالفترة 2010-2011 فإن حصة البرنامج في تكاليف الأمم المتحدة المتعلقة بالميدان تشمل تكلفة ثلاثة مستشارين للأمن الإقليمي¹ مسؤولين عن دعم المكاتب الإقليمية والقطرية، ورصد تنفيذ المعايير الدنيا للأمن التشغيلي، وتنسيق أنشطة الأمن والتدريب، والقيام بالإبلاغ وأعمال التحليل، والشروع في التدابير الوقائية، والانتشار في حالات الطوارئ.
- 12- سيقوم البرنامج، بصفته عضواً في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، بتقديم التوجيهات بشأن المتطلبات التشغيلية لإدارة الأمن في الميدان. وسيواصل البرنامج العمل مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ومع الشبكات الأمنية الأخرى المشتركة بين الوكالات في وضع وتنفيذ استراتيجية وآليات للنظام العالمي لإدارة الأمن والتأكد من عدم التداخل بينها وبين عمل شعبة الأمن الميداني. وتيسيراً لذلك فإن إدارة شؤون السلامة والأمن ملتزمة بتوفير تقارير منتظمة عن توزيع الوظائف الممولة بصورة مشتركة.

تكاليف الأمن الداخلي في البرنامج

- 13- يتحمل البرنامج، علاوة على تكاليف المشاركة في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة تكاليف داخلية كبيرة لمسائل الأمن المتصلة بمهمته.

موظفو الأمن الميداني

- 14- تُسدد أجور مدير شعبة الأمن الميداني وكبير موظفي الأمن واثنتين من محلي الأمن المتمركزين في المقر من ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ وتُسدد أجور الموظفين الإضافيين في المقر من المبلغ المخصص لصندوق الطوارئ الأمنية وقدره 14.5 مليون دولار أمريكي لعام 2010. وتُعطى تكاليف ثلاثة من أصل خمسة موظفين أمنيين إقليميين من ميزانية اقتسام التكاليف لإدارة شؤون السلامة والأمن، بينما تُسدد تكاليف الاثنتين الباقيين من صندوق الطوارئ الأمنية. ويستخدم البرنامج حالياً 54 موظفاً أمنياً ميدانياً يمولون جميعاً من ميزانيات تكاليف الدعم المباشرة.

معدات الأمن والامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي

- 15- استجابة لتوصيات عمليات تقدير التهديدات والمخاطر الخاصة بكل مكتب قطري، يتم توفير المعدات المتصلة بالأمن والسلامة لكفالة امتثال جميع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي. وتُمول هذه المعدات جزئياً من تكاليف الدعم المباشرة، كما تُمول المتطلبات الدنيا لمعدات أمن الاتصالات والبنى التحتية، مثل أجهزة اللاسلكي ذات التردد العالي جداً، من ميزانيات تكاليف الدعم المباشرة أيضاً. وعندما لا تكفي ميزانيات تكاليف الدعم المباشرة المحلية لتغطية التكاليف الأمنية فإنها تُستكمل من صندوق الطوارئ الأمنية.

¹ من المزمع أن يتمركز هؤلاء المستشارون في المكاتب الإقليمية في بانكوك، والقاهرة، وجوهانسبرغ.

16- وتسدد التكاليف الأمنية المتعلقة بعمليات الإخلاء والنقل والحصة من التكاليف الأمنية المحلية لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن من ميزانيات تكاليف الدعم المباشرة. وفي بعض مراكز العمل يضطلع فريق إدارة الأمن على المستوى القطري بمسؤولية إقرار الإجراءات الأمنية الإضافية المتعلقة بالمساكن؛ وتمول هذه التكاليف أيضا من ميزانيات تكاليف الدعم المباشرة.

تقرير عن صندوق البرنامج للطوارئ الأمنية

17- بعد النظر في الوثيقة المعنونة "معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2008-2009)" (WFP/EB.A/2008/6-C/1) والوثيقة المعنونة "مذكرة إعلامية عن تنفيذ ترتيبات إدارة الأمن" (WFP/EB.A/2008/13-D) وافق المجلس على استخدام مبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي من الحساب العام لإنشاء صندوق الطوارئ الأمنية لتنفيذ التدابير الأمنية الملحة. وبعد النظر في الوثيقة المعنونة "معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة" (2008-2009) (WFP/EB.2/2008/5-A/1/Rev.1) وافق المجلس على تخصيص مبلغ إضافي قدره 22.5 مليون دولار أمريكي لعام 2009. ووفقا للقرار 2009/EB.2/5 تم ترحيل مبلغ 14.5 مليون دولار أمريكي من ميزانية الفترة 2009-2008.

18- ويبين الجدول 2 نفقات عام 2010 من صندوق الطوارئ الأمنية، والمخصصات المنتظرة لعام 2011. وتمثل التكاليف المرتبطة بالأشغال الضخمة للبنى التحتية برنامجاً يمول بطريقة منفصلة وتتطلب تفويضاً من لجنة أمن المباني. وفي عام 2010 غطى صندوق الطوارئ الأمنية تكاليف نقل المكاتب، وتقديرات الانفجارات، ومعدات الأمن، وحماية المرافق، والتدريب، والتقديرات والوظائف الأمنية.

الجدول 2: صندوق الطوارئ الأمنية للفترة 2010-2011 والفترة (دولار أمريكي)		
متطلبات 2011	مخصصات 2010 *	
إدارة الأمن والمعايير الدنيا للأمن التشغيلي		
2 500 000	2 161 295	تعيين الموظفين
500 000	457 261	الخبراء الاستشاريون
2 500 000	1 834 056	المعدات
500 000	226 447	تدابير حماية المرافق
1 000 000	638 560	التدريب
250 000	83 860	تقديرات المخاطر الأمنية
400 000	296 056	تقديرات الانفجارات
الأشغال الضخمة للبنى التحتية		
8 590 981	2 776 743	نقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات
16 240 981	8 474 278	المجموع

* المصدر: شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز 2)، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

تعيين الموظفين

- 19- مؤل صندوق الطوارئ الأمنية 17 وظيفة أمنية عام 2010. وفي إطار ذلك، قام كبير موظفي الأمن بوضع سياسات وأنشطة تدريبية، وقدم موظف أمني آخر المساعدة للجنة أمن المباني من خلال التوصيات وعمليات التنفيذ المتعلقة بالتخفيف من آثار الانفجارات، وغطى اثنان من المستشارين الأمنيين الاحتياجات التشغيلية، واضطلع أربعة من الموظفين الأمنيين بإطلاق أنشطة التدريب للتوعية الأمنية، أحدهم محلل أمن عزز القدرة التحليلية لشعبة الأمن الميداني؛ والثاني موظف إداري، والآخران مساعدان إداريان. ووافقت لجنة أمن المباني على تمويل تكاليف مدير برنامج تنفيذ الأمن واثنين من المهندسين وموظف للمشتریات ومساعد إداري. وتم شغل الوظائف المعتمدة للفترة 2008-2009 في النصف الثاني من عام 2009.
- 20- ويشتمل صندوق الطوارئ الأمنية على اعتمادات لاستمرار هذه الوظائف المتصلة بالأمن عام 2011. ومن الضروري إنشاء وظيفة إضافية لدعم أنشطة تقدير الانفجارات والتخفيف من آثارها.

تدابير حماية المرافق والمعدات

- 21- يوفر صندوق الطوارئ الأمنية التمويل للمكاتب القطرية لضمان الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي. وفي عام 2010 اتخذت التدابير اللازمة لحماية المباني، وتوفير معدات الاتصالات، ورقائق مقاومة الانفجارات، والدروع الواقية للأفراد، ومعدات مراقبة الدخول، والعربات المدرعة في 40 مكتبا قطريا وفي المقر. كما تم تقديم معدات أخرى تتطلبها المعايير الدنيا للأمن التشغيلي، مثل معدات الإطفاء، ونظم الإنذار، والمعدات الطبية إلى 23 مكتبا قطريا. ويشير تقدير شامل نفذته شعبة الأمن الميداني لمدى الامتثال لهذه المعايير في عام 2010 إلى أن البرنامج حقق نسبة امتثال بلغت 92 في المائة على امتداد عملياته وأنه يتابع جهوده لضمان الامتثال الكامل للمعايير المذكورة. وستواصل الشعبة التنسيق مع المكاتب الإقليمية والقطرية للتأكد من إرساء التدابير الأمنية الضرورية. وسيستمر توفير الأموال والدعم التقني للمكاتب التي لم تمتثل لهذه المعايير امتثالا كاملا.

النظام العالمي لإدارة معلومات الأمن وتحليلها

- 22- قامت شعبة الأمن الميداني بتطوير نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها ضمن البوابة الشبكية لمجموعة الشؤون اللوجستية، بما يمكن موظفي الأمن وجهات الاتصال من جمع، وتخزين، وتحليل، وعرض المعلومات المتعلقة بسلامة وأمن موظفي البرنامج وأصوله وعملياته. وطرح اقتراح بإتاحة عناصر هذا النظام ومعلوماته الأساسية إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، والشركاء المتعاونين ضمن إطار مبادرة "إنقاذ الأرواح معا".
- 23- وبالنظر إلى الحاجة إلى حماية المعلومات الحساسة فإن من الواجب أن تخضع البيانات المخزونة في النظام لسيطرة البرنامج الكاملة. وسيكفل نظام متين، وموثوق، وقابل للتوسيع اقتسام البيانات بأمان مع تزايد حجمها، وسييسر نفاذ المستخدمين من خارج البرنامج إلى مجموعة مختارة من المعلومات. وسيطلب ذلك زيادة قدرة التخزين والتخديم؛ وستدرج التكاليف المتصلة بتسيير نفاذ الوكالات والأطراف الشريكة الأخرى إلى النظام ضمن تكاليف المعدات. وفي حال العزم على استفادة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ووكالات الأمم المتحدة، ومجتمع الهيئات الإنسانية ككل من النظام، فسيتم تكبد تكاليف تتعلق بأنشطة التطوير، وإدارة البيانات وتخزينها؛ وبالمستطاع استرداد تكاليف العنصرين الأخيرين من خلال فرض رسوم على المستخدمين.

إدارة أصول تتبع المركبات

24- أقيم نظام التعقب الساتلي للمركبات خلال عام 2010 في 12 بلداً، بما يغطي نسبة 72 في المائة من البلدان ذات المخاطر الشديدة. وتم تثبيت أكثر من 950 وحدة تعقب تتيح توفير الرصد اللحظي جنباً إلى جنب مع أجهزة إنذار صامتة تُطلق في حالات الطوارئ. ونتيجة لذلك أمكن استرداد خمس مركبات في السودان عام 2010. وتُفوق قيمة المركبات المستعادة حجم ميزانية النظام. ومن المنتظر تركيب أجهزة التعقب في المركبات في كل البلدان ذات المخاطر الشديدة والمتوسطة بحلول نهاية عام 2011. وتزعم شعبة الأمن الميداني تركيب هذه الأجهزة في كل المركبات في نهاية المطاف، بما يكفل الإدارة المتسقة لأمن المركبات.

التدريب

← التدريب في مجال التوعية الأمنية

25- من المزمع تنفيذ أنشطة تدريب محدثة للتوعية الأمنية في كل المكاتب القطرية في مطلع عام 2011. كما يضطلع المدربون بدور ثانوي كمستشارين للأمن الميداني عند زيارة المكاتب القطرية. وسيتلقى ما يصل إلى 2 500 موظف التدريب في عامي 2011 و2012؛ وتزعم شعبة الأمن الميداني توفير التدريب التجديدي مرة كل سنتين إلى ثلاث سنوات.

← تدريب السائقين

26- أطلقت شعبة الأمن الميداني أنشطة تدريب السائقين بالتعاون مع مكتب الدعم في الميدان وفي حالات الطوارئ. وتشتمل هذه الأنشطة على التعقب الساتلي للمركبات، بما يكفل الربط بين الجوانب البشرية والتقنية لأمن المركبات. ويتضمن البرنامج تأهيل مدربي الموظفين الوطنيين. وفي نهاية عام 2010 بلغ عدد السائقين المدربين 503 سائقين، مع تأهيل 104 منهم كمدربين. وسيركز البرنامج خلال عامي 2011 و2012 على الشرق الأوسط وغرب أفريقيا.

← تدريب المنسقين الأمنيين القطريين

27- وفقاً لتعميم المديرية التنفيذية بشأن الأمن وإطار البرنامج للمساعدة، فقد قدم المنسقون الأمنيون القطريون المساعدة إلى مدراء المكاتب القطرية في إدارة الأمن في البلدان التي لم يتم فيها نشر موظفين أمنيين مهنيين تابعين للبرنامج. وكانت شعبة الأمن الميداني قد عقدت قبلاً حلقات عمل لهؤلاء المنسقين تبين أنها مكلفة ومستنزفة للوقت. وتعمل الشعبة، بالتعاون مع شعبة الموارد البشرية، على تطوير دورة تأهيل للمنسقين المذكورين عن طريق المراسلة لضمان تزويدهم بالمعارف الأساسية عن أدوارهم ومسؤولياتهم. ومن المنتظر الانتهاء من ذلك في أواسط عام 2011.

← نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية

28- استناداً إلى تقدير المخاطر المحتملة المرتبط بالاستفتاء الذي سيجري في السودان في يناير/كانون الثاني، فقد تم توفير التدريب للموظفين في جنوب السودان على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية لتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل في بيئات معادية ولتقديم الإسعافات الأولية. وتتولى إدارة الأمم المتحدة لشؤون الأمن والسلامة إدارة هذا البرنامج، غير أن بالنظر إلى كثرة الأعباء المترتبة على تنفيذه في جنوب السودان، فقد نسق الفريق الأمني للبرنامج مع الإدارة المذكورة وشعبة الأمن الميداني لتوفير فريق تدريب ثان، مما أتاح لنسبة 80 في المائة من موظفي البرنامج تلقي التدريب على نُهج الأمن والسلامة بحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني.

← أنشطة التدريب الأخرى

- 29- حددت المكاتب القطرية، بالتنسيق مع الوحدة الطبية في البرنامج، الجهات المحلية المؤهلة لتوفير التدريب على الإسعافات الطبية الأولية؛ كما أن أنشطة الإسعاف الطبي الأولي ودعم الحياة مدرجة أيضاً ضمن البرنامج التدريبي على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية.
- 30- ويسرّ البرنامج تأهيل الموظفين الأمنيين على استخدام حقائب الإسعاف من الصدمات وفقاً لمتطلبات الأمم المتحدة. وفي عام 2010 حصل 35 من الموظفين الأمنيين التابعين للبرنامج على شهادة التأهيل. ومن المقرر عقد مزيد من الدورات في هذا المجال عام 2011.

← حلقات العمل للموظفين الأمنيين للبرنامج

- 31- عقدت شعبة الأمن الميداني عام 2010 حلقتي عمل للموظفين الأمنيين لضمان فهمهم وامتثالهم لسياسات وإجراءات الأمن المعتمدة في البرنامج والأمم المتحدة؛ ومن المزمع عقد حلقتين كل سنة خلال عامي 2011 و2012. وتشجع حلقات العمل هذه أيضاً تبادل الأفكار والممارسات المثلى، بما يضمن بقاء البرنامج مركزاً ربيعاً للإدارة الأمنية.

بعثات التقدير الأمني

- 32- سيواصل البرنامج إرسال البعثات لمساعدة الموظفين القطريين في تحديد التدابير الأمنية المادية والإجرائية اللازمة في مكاتبه القطرية كل سنتين. وسترکز هذه البعثات على ما يلي: (1) تنفيذ إجراءات قطرية مخصصة للأمن والسلامة؛ (2) تعزيز أمن المباني؛ (3) فهم إجراءات مراقبة الدخول إليها؛ (4) استخدام تدابير وقائية في المركبات. وخلال عام 2010 نفذ الخبراء الاستشاريون المدرجون في القائمة الاحتياطية للبرنامج بعثات للتقدير الأمني في 8 بلدان، بينما قام الموظفون الأمنيون الإقليميون بـ 18 بعثة. وتلقى مدراء المكاتب القطرية تقارير هذه البعثات وتوصياتها، وتتولى شعبة الأمن الميداني متابعة تنفيذ التوصيات المذكورة.
- 33- ولم يستقبل أكثر من 40 مكتباً ميدانياً بعثات للتقدير الأمني خلال السنتين الماضيتين. ولسد هذه الفجوة فستنفذ شعبة الأمن الميداني عدداً أكبر من هذه البعثات خلال عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010، وستستعين في ذلك بالخبراء الاستشاريين المدرجين في القائمة الاحتياطية وبالموظفين الأمنيين الإقليميين، وسترکز على ضمان تحقيق البرنامج لأهدافه الأمنية، وتنفيذ كل السياسات والإجراءات الأمنية تنفيذاً كاملاً.

نقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات

- 34- تتألف لجنة أمن المباني من كبار المدراء في المقر والمكاتب الإقليمية برئاسة مدير الإدارة العامة. وتقدم اللجنة المشورة إلى هذا المدير، وتشرف على أمن المرافق التي يستخدمها موظفو البرنامج، وتجزئ نفقات صندوق الطوارئ الأمنية المتعلقة بما يلي:

- (1) نقل مكاتب البرنامج نتيجة مخاطر أمنية؛
- (2) إدخال تحسينات أمنية واسعة على البنى التحتية، بما في ذلك تقدير الانفجارات والتخفيف من آثارها، بما يتجاوز المعايير الدنيا للأمن التشغيلي؛
- (3) تصميم وبناء إنشاءات أمنية لمواجهة الانفجارات والتخفيف من آثارها تتطلبها المباني الجديدة.

35- وتتولى فرقة مهمات أمن المباني، المؤلفة من موظفين من شعبة الأمن الميداني وفرع إدارة المرافق، توفير الدعم الإداري. وفي عام 2010 قدم فريق الهندسة الميداني التابع للشعبة الدعم المباشر لـ 26 من فرق المكاتب القطرية العاملة في أنشطة نقل المكاتب وإنشاءات التخفيف من آثار الانفجارات، وتتطلب بعض هذه الفرق فحسب تمويلًا من صندوق الطوارئ الأمنية. وفي ظل أولويات إدارة شؤون الأمن والسلامة فإن فرقة المهمات تساند العمليات في أفغانستان، وباكستان، والصومال، من خلال توفير الخبرات والتوصيات المتعلقة بالتمويل والموارد الأخرى.

36- وقد كانت النفقات الفعلية لعام 2010 أقل مما كان متوقعاً لسببين هما:

- 1) أُعيد تقييم اقتراح بتوفير مساحة مكتبية للبرنامج في بغداد بسبب ارتفاع التكاليف، وتم العثور على حل يتسم بقدر أكبر من الفعالية التكاليفية.
- 2) كما أُعيد تقييم مشروعات في كابول، ومقديشو، ومواقع أخرى بسبب العوائق الناجمة عن الوضع الأمني. ومن المنتظر أن يمضي مشروعاً كابول ومقديشو قديماً عام 2011.

37- وتشمل المشروعات المنجزة مرافق المكتبين القطريين الجديدين في كل من عمان وإسلام آباد، حيث تم نقل الموظفين إلى المواقع الجديدة بالفعل.

38- كما يظهر الجدول 2 أعلاه، في إطار نقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات، التكاليف المتوقعة لإنجاز العمليات الرئيسية لنقل المكاتب وإنشاءات التخفيف من آثار الانفجارات خلال عام 2011، وهو ما يعكس التحديات المترتبة على العمل في أفغانستان والصومال، وتغيّر الظروف في أوغندا، ونشوء تحديات جديدة في تشاد وإثيوبيا. أما في أفغانستان فستحظى مبادرات توفير أماكن آمنة للعيش والعمل في كابول، ومزار الشريف، وحيرات، وقندهار بدعم جزئي من صندوق الطوارئ الأمنية، ولكنها ستتطلب أيضاً أشغالاً اعتيادية تتعلق بالبناء والتجديد. وستتم إدارة هذه الأعمال كحزمة مترابطة. وبالنظر إلى بيئة العمل الصعبة والمتقلبة في الصومال، فإن توفير المرافق المحمية بشكل واف من الانفجارات والأسلحة ذات العيار الثقيل هو أولوية في مقديشو، وغالكايو، والمواقع الأخرى.

متطلبات التمويل لعام 2011

39- عُرضت على المجلس في دورته السنوية لعام 2010 متطلبات التمويل للفترة 2010-2011 وأبلغ أن تنفيذ كل احتياجات إدارة الأمن سيحتاج إلى تسريع وتيرة الإنفاق. وقد تم فصل التكاليف المرتبطة بإدارة الأمن والمعايير الدنيا للأمن التشغيلي عن تلك المتعلقة بالأشغال الضخمة للبنية التحتية الناشئة عن نقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات والتي تحتاج إلى تفويض من لجنة أمن المباني.

40- وبحلول نهاية عام 2010 تم الالتزام بالجانب الأعظم من اعتمادات صندوق الطوارئ الأمنية لأنشطة إدارة الأمن والمعايير الدنيا للأمن التشغيلي. وكانت هناك التزامات منخفضة لنقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات، غير أن الحاجة استدعو إلى أموال لتغطية الخطط المكلفة مثل التخفيف من آثار الانفجارات ذات المخاطر الشديدة في أفغانستان وباكستان. وسيطلب الأمر مبلغاً إضافياً قدره 8.6 مليون دولار أمريكي لنقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات عام 2011 ومبلغاً آخر بقيمة 7.6 مليون دولار أمريكي لإدارة الأمن وضمان الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي. وسيُخفّض المجموع بفضل الأموال المرحلة من عام 2010.

الخطوات القادمة

- 41- يتطلب تحقيق الأهداف الأمنية للبرنامج فريقاً أمنياً متيناً. وبفضل الدعم المتواصل من المجلس فقد أضحت شعبة الأمن الميداني أكثر قدرة على التصدي للتحديات الأمنية المتزايدة التي تواجه البرنامج، غير أن الاستدامة تظل هاجساً كبيراً. وفي الوقت الذي يُلتَمَس فيه المزيد من التمويل من المجلس لضمان الاستمرارية، فإن الحاجة تدعو إلى تحديد مصادر طويلة الأجل للتمويل المستدام وتعميق وعي الدول الأعضاء بالقضايا الأمنية.
- 42- وبغية ضمان تنسيق الجهود سعياً وراء تعزيز أثر عمليات البرنامج، فستواصل شعبة الأمن الميداني مشاركتها النشطة في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والفريق العامل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى والمعني بتعزيز نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، وغيرها من المجموعات المكلفة بمسائل الأمن والسلامة في الأمم المتحدة.
- 43- وستواصل المديرية التنفيذية مساندة الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ وتعزيز وتوحيد نظام إدارة الأمن لجميع موظفي الأمم المتحدة في أرجاء العالم ودعوة الدول الأعضاء ورؤساء الوكالات إلى مطالبة الجمعية العامة بتمويل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.
- 44- وسوف تُطلع الأمانة المجلس التنفيذي سنوياً على آخر ما يستجد من تطورات في ترتيبات إدارة الأمن في منظومة الأمم المتحدة وما ينطوي عليه من آثار مالية، بما في ذلك حصة البرنامج في التكاليف.